أيار ٢٠٠٨

بوادر حركة عمالية موحدة في لبنان

على الرغم من الازمة الساسية الكبيرة التي تمر بها البلاد ورغم التعقيدات التاريخية للازمات المتلاحقة التي أدت في بعض الاحيان لحرب أهلية على غرار ١٩٥٨ و ١٩٧٥، وما يحصل اليوم بعد أغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط من العام ٢٠٠٥، وبعد الخروج السوري، برزت الازمة الاقتصادية القديمة الجديدة التي هي مرتبطة بشكل مباشر بالنظام الراسمالي الطائفي. ولكن اليوم بات هناك بوادر حركة شعبية عمالية وبدأ يبرز وعي طبقي لدى فئة من العمال مثل رابطة الاساتذة المتفرغين وغيرها من نقابات باتت تتوحد شيئً فشيءً حول قضيتها الرئيسية وهي أزمة الرغيف.

شهدت البلاد مؤخراً تحركات عدة لعبت فيها بعض القيادات النقابية والشيوعيون ومجموعات يسارية أخرى دوراً كبيراً وكشفوا من خلال هذه التحركات حقائق هذا النظام الرأسمالي، الذي يستتر بغطاء طائفي ودعم خارجي ونشروا بالارقام حقائق بعض الشركات القابضة على الاقتصاد اللبناني. على سبيل المثال، هناك ثلاث شركات تمسك بحوالي ٥٠ ٪ من الاقتصاد وان كلفة رواتب موظفي القطاع العام التي تشتكي منها الحكومة أقل بكثير من كلفة الدين العام الذي تجاوز عتبة ٤٥ مليار دولار أميركي. وكشفت التحركات ان الحكومة الحالية المدعومة من ما يسمى "المجتمع الدولي" أي القوى الرأسمالية الكبرى في العالم لا تريد تصحيح الاجور وما يطرح حاليا ليس الا مرواغة من أجل تطبيق الفقرة المتعلقة بالرواتب في مؤتمر "باريس٣ " أو الدول المانحة للبنان وهي تجميد الكتلة النقدية وزيادة عديد القوى الامنية ودخل في الثلاث سنوات المنصرمة ٢٥٠٠٠ عنصر الى قوى الامن الداخلي، وتجميد سلسلة الرتب والرواتب لكل القطاع العام والعسكري. تهدف الحكومة من وراء ذلك لدفع موظفي القطاع العام على ترك القطاع العام والبحث عن بديل من أجل لقمة عيش كريمة وبمستقبل أضمن. وكشفت التحركات حقيقة بعض القوى المعارضة للحكومة التي تارةً ما تنتقض مشاريع الحكومة الاقتصادية وتارةً ما تعقض الصفقات معها على حساب العمال وحاولت هذه القوى في كثير من الاحيان التسخيف والانقلاب على التحركات العمالية النقابية الجادة.

أعلن الاتحاد العمالي العام في لبنان الموالي للمعارضة اللبنانية عن اضراب عام في السابع من أيار ٢٠٠٨ وأعلنت النقابات كافة والشيوعيون المشاركة في هذا الاضراب العام على رغم الخلافات بين بعض النقابات والشيوعيين والمجموعات اليسارية مع الاتحاد العمالي العام. وأعلن اللقاء التشاوري اليساري الذي يجتمع فيه كل القوى اليسارية والشيوعية تقريباً عن التزامها بكل التحركات العمالية المستقبلية المقررة أو التي ستقر لاحقاً.

بات عمال لبنان بحاجة ماسة الى تحركات عمالية موحدة تنقظهم وأسرهم من الازمة الاقتصادية الخانقة، فبات حوالي ال٣٠ ٪ من الاسر تحت خط الفقر المقرع وحوالي ال٦٠٪ من الاسر الاخرى على طريق خط الفقر المقرع، فليس من العدل ان القطاعين المصرفي والعقاري يملكا المال والقطاعات الاقتصادية الاخرى تنهار واحدة تلوى الاخرى. فكل النقابت والاحزاب والمجموعات اليسارية الثورية مدعوة اليوم الى موقف تاريخي الى جانب العمال ولعب دور المحرض والداعم لكل التحركات العمالية من أجل تغيير حقيقي وجزري وهو سيكون الضامن الوحيد والمنقذ الوحيد من الفقر والحروب.

تامر مهدي